### برنت هبط 1.5 بالمئة إلى 67.86 دولار للبرميل

# النفط يتراجع 1.5 بالمئة وسط إعادة تقييم لمخاطر تعطيلات الشرق الأوسط

تراجعت أسعار النفط أمس الثلاثاء مع إعادة المستثمرين النظر في احتمالات تعطل إمدادات الشرق الأوسط في أعقاب قتل الولايات المتحدة قائدا عسكريا إيرانيا كبيرا.

وهبط برنت 1.5 بالمئة إلى 67.86 دولار للبرميل وسجل 68.14 دولار، بانخفاض 77 سنتا، في الساعة 0550 بتوقيت جرينتش. ونزلت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 65 سنتا إلى 62.62 دولار للبرميل، بعد أن تراجعت في وقت سابق 1.5 بالمئة إلى 62.30 دولار.

كانت الأسعار ارتفعت في الجلستين السابقتين، حيث بلغ برنت أعلى مستوياته منذ سبتمبر أيلول في حين زاد غرب تكساس إلى ذروته منذ ابريل نيسان. جاءت المكاسب عقب مخاوف من تصاعد الصراع واحتمال تعطل معروض الشرق الأوسط بعد ضربة بطائرة مسيرة في الثالث من يناير كانون الثاني قتلت القائد العسكري الإيراني قاسم سليماني. لكن بعض المحللين بدأوا يشككون في فرص اندلاع صراع واسع النطاق.

وقال لاخلان شو، مدير أبحاث السلع الأولية في بنك أستراليا الوطني، "السوق قلقة بوضوح من احتمال تعطل المعروض لكن لا يوجد مسار واضح للأمام من هنا.

"الأمر برمته محض تصورات محتملة قد تؤثر على إنتاج النفط أو لا تؤثر، لذا يبدو أن السوق أعادت التقييم في آخر 24 إلى 36 ساعة فيما يتعلق ببعض الاحتمالات."

وأضاف أن إيران ستحتاج لإيرادات العملة الصعبة من استمرار صادرات النفط ولهذا لن يكون من مصلحتها أن تحاول غلق مضيق هرمز. ويمر نحو 20 بالمئة من نفط العالم بالمضيق الذي تطل إيران عليه.

ورجحت مجموعة أوراسيا أن تركز إيران على الأهداف العسكرية الأمريكية لا أهداف الطاقة.

وتابعت "لا يعني هذا أنها لن تواصل التحرش منخفض المستوى بحركة الشحن التجاري أو البنية التحتية الإقليمية للطاقة لكن هذه الأنشطة لن تكون شديدة."

# فرنسا لأميركا: الحرب التجارية ليست في مصلحة أحد

برونو لومير

دعت فرنسا ، الولايات المتحدة إلى «التعقل» وعدم فرض رسوم جديدة على منتجات فرنسية، وذلك في آخر يوم من مشاورات في واشنطن حول الرسم الذي فرضته باريس قبل عام على كبريات شركات العالم الرقمي.

وبحسب «الفرنسية»، قال وزير المالية الفرنسي برونو لومير لإذاعة فرنسا الدولية «إن هذه الحرب التجارية ليست في مصلحة أحد، وأدعو أصدقاءنا الأمريكيين إلى العودة إلى الحكمة والتعقل».

وتأتي تصريحاته في سياق حملة فرنسية لإقناع إدارة دونالد ترمب بعدم معاقبة المنتجات الفرنسية مجددا ردا على الضريبة على الشركات الرقمية، وخصوصا أن فرنسا تواجه، مع دول أوروبية أخرى، منذ (اكتوبر) 2019 رسوما عقابية أمريكية ردا على الدعم المقدم لشركة إيرباص. وفي آخر يوم من المشاورات في الولايات المتحدة بشأن رسوم محتملة ستفرض على منتجات فرنسية، اتصل الوزير الفرنسي بنظيره الأمريكي ستيفن منوشين كما كتب رسالة للممثل الأمريكي للتجارة روبرت لايتهايزر.

وتلقى الأخير البارحة تعليقات مكتوبة من مهنيي القطاع وسيعقد الثلاثاء اجتماعا عاما لبحث طلبات الأعفاء.

وحذر لومير في رسالته «إذا قرر الأمريكيون المضي حتى النهاية، وفرض عقوبات مقابل الرسوم على الرقمي في وقت كانوا يؤيدون فيه هذه الرسوم. في هذه الحال سنرد الفعل»، مهددا باللجوء «الفوري» لمنظمة التجارة العالمية وطلب تدخل الاتحاد الأوروبي.

وأضاف «سألتقي فيل هوجان المفوض الأوروبي للتجارة وسنبحث احتمال الردود التجارية»، داعيا واشنطن للبحث عن حل عالمي في إطار المفاوضات الحالية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وسيزور المفوض الأوروبي الذي سيجتمع بلومير اليوم في الوزارة، من 14 إلى 16 (يناير) واشنطن حيث سيلتقي لايتهايزر «وأفرقاء أمريكيين آخرين»، بحسب بيان للمفوضية الأوروبية.

وقال المتحدث باسم المفوضية « الاتحاد الأوروبي سيتحرك وسيرد في هذا المجال».

وكانت واشنطن قد أحيت قبل عام المفاوضات حول رسوم الشركات الرقمية داخل منظمة التعاون والتنمية بعدما عطلتها لسنوات، لكنها وضعت في (ديسمبر) شروطا رفضتها باريس، ما أثار شكوكا بشأن إمكان التوصل إلى اتفاق عالمي بحلول نهاية 2020.

# الخريف: ترخيص 196 مصنعاً جديداً بالسعودية في 3 أشهر

بندر الخريف

قال وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي، بندر إبراهيم الخريف، إنه بعد 3 أشهر من تطبيق قرار تحمل الدولة المقابل المالي للمصانع، رخصنا لـ196 مصنعاً جديداً باستثمارات تجاوزت 3 مليارات ريال.

وأضاف في تغريدة على «تويتر»: «باشر العمل فعلياً أكثر من 10 آلاف موظف جديد منهم 5 آلاف سعودي، بشائر إيجابية تدعو للتفاؤل وتعزز دور الصناعة في توليد الوظائف».

وفي سياق متصل، كشف الخريف أن العام الجاري 2020 سيشهد تحريكاً عملياً على أرض الواقع لملف الثروة المعدنية في المملكة، باعتباره جزءاً رئيسياً من استراتيجية تفعيل موارد المملكة الطبيعية وتعزيز الواقع الاقتصادي للبلاد، معلناً عن قرب إصدار نظام تعديني مستقل بالتزامن مع البدء في مسح جيولوجي واسع يغطي قرابة ثلث أراضي المملكة، في خطوة من شأنها تحفيز المستثمر للاستفادة من الفرص العملاقة المتاحة، وفقاً لما نقلته صحيفة «الشرق الأوسط».

ووصف الخريف، الذي انطلقت أعمال وزارته رسمياً مطلع العام الجاري، بعد فصلها عن وزارة الطاقة في أغسطس (آب) الماضي، نسبة ما حققته الصناعة والثروة المعدنية على مستوى تحقيق تطلعات مشروع «رؤية المملكة 2030» بـ«الضعيفة جداً»، مشدداً على ضرورة التحرك والتفاعل مع معطيات التحولات الاقتصادية التي تنظر إليها السعودية من خلال تحقيق نقلة في القطاع الصناعي والتعديني.

وأكد أن تحمل الدولة للمقابل المادي على العمالة في القطاع الصناعي بدأ في تحقيق مستهدفاته، إلا أن دور الوزارة – حسب الخريف – هو العمل والتأكد من تهيئة بيئة ملائمة للمستثمر المحلي أو الأجنبي، مفصحاً عن أن مسارات العمل الجوهرية التي تعمل عليها الوزارة حالياً تكمن في خمسة ملفات لتأخذ حيز التنفيذ وهي: المحتوى المحلي، وحماية المنتجات الوطنية، وتعزيز الصادرات، وملف العمالة، وأخيراً مسار الطاقة للمصانع.

وقال «هناك 5 ملفات تم نقاشها حينها مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان والمجلس الاقتصادي الأعلى للتنمية، حيث سنكون مضطلعين بها بشكل مركّز، جميعها أخذت حيز التنفيذ، وهي تفصيلاً: المحتوى المحلي، ونموذج هيئة المحتوى ماثل للعيان في مزاولة عملها. كذلك ملف حماية المنتج الوطني، ونجد هيئة التجارة الخارجية معنية بهذا الدور لحماية المنتجات الوطنية من المنافسة غير العادلة أو الإغراق، بل حتى من خلال تفعيل الاتفاقيات التجارية والعلاقات البينية بين السعودية والدول المستهدفة. بالإضافة إلى ما سبق هناك ملف الصادرات، حيث قريباً سنطلق بنك الصادرات برأسمال 30 مليار ريال (8 مليارات دولار)، بل نحن بدأنا بالفعل تنفيذ عمليات وصلت قيمتها إلى 5 مليارات ريال (1.3 مليار دولار) حتى الآن. أما الملف الرابع فهو العمالة في القطاع الصناعي. كما تعلمون، الدولة اتخذت مؤخراً قراراً بتحمل المقابل المالي للقطاع الصناعي بهدف تعزيز دور القطاع بدأت مؤشراته الإيجابية في الظهور. والملف الأخير هو الطاقة؛ حيث هناك دراسة أُوكلت إلى لجنة الحوكمة برئاسة وزير الطاقة، حيث الثقة كبيرة جداً للنظر في أسعار مناسبة تحقق التنمية الصناعية وتحافظ في الوقت ذاته على ألا يكون فاقداً على كاهل الدولة».

# انكماش قطاع الخدمات الياباني بأسرع وتيرة في أكثر من 3 أعوام

أظهر مسح خاص أمس الثلاثاء أن قطاع الخدمات في اليابان شهد أكبر انكماش فيما يزيد على ثلاثة أعوام في ديسمبر مع تضرر أنشطة الشركات بسبب الطلب الضعيف في الداخل والخارج.

ونزلت القراءة النهائية لمؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات لبنك جيبون المعدل في ضوء العوامل الموسمية إلى 49.4 في ديسمبر من 50.3 في نوفمبر ، متراجعا لأقل مستوى منذ سبتمبر 2016.

ونزل المؤشر عن مستوى الخمسين الفاصل بين النمو والانكماش للمرة الثانية في ثلاثة أشهر، وعن القراءة الأولية البالغة 50.6.

وقال جو هايس الاقتصادي في آي.اتش. اس ماركت التي تُعد المؤشر "بيانات المسح في الأشهر الثلاثة حتى ديسمبر كانون الأول تشير إلى أن من المرجح أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع".

# الرياض: اتفاقية لتحويل الفحم لبتروكيماويات بـ21 مليار ريال

توقيع الاتفاقية

كشفت الهيئة الملكية في ينبع السعودية عن توقيع اتفاقية استثمارية لتخصيص أرض بمدينة ينبع الصناعية لمشروع شركة البولي كيم السعودية.

وقالت الهيئة، عبر حسابها الرسمي على «تويتر»، إن قيمة الاستثمار بالمشروع يفوق الـ 21 مليار ريال، ويمتد على مساحة تصل لأكثر من مليوني متر مربع.

وأضافت الهيئة الملكية بينبع أن توقيع الاتفاقية مع الشريك الصيني يأتي تتويجاً لنتائج الاتفاقيات الاستثمارية، التي تمت خلال الزيارة الأخيرة لولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى الصين.

وأوضحت الهيئة أن المشروع يقوم بتحويل الفحم البترولي لمنتجات بتروكيميائية وكيميائية، ومن المتوقع أن يوفر المشروع أكثر من 1500 وظيفة.

ووقع الاتفاقية الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية بينبع بالنيابة فهد القرشي، والعضو المنتدب لشركة الرواد للتطوير والاستثمار الصناعي نبيل تركستاني.

وأشار القرشي، إلى أنه سيتم البدء في الإنشاء بالعام القادم، متوقعاً أن يكون التشغيل في العام 2024.

# مصر: رقم قياسي للاحتياطيات الأجنبية بـ45.4 مليار دولار

قال البنك المركزي المصري إن صافي الاحتياطيات الأجنبية ارتفع إلى 45.42 مليار دولار في ديسمبر من 45.354 مليار في نوفمبر.

وزادت الاحتياطيات الأجنبية بشكل كبير بعد أن تبنت مصر برنامجاً للإصلاح الاقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي عام 2016. وتنمو الاحتياطيات الأجنبية بوتيرة أقل منذ صيف 2018 بحسب ما ذكرته وكالة «رويترز» للأنباء.

وعلى مدار الأعوام الماضية، شهد احتياطي مصر من النقد الأجنبي فترات عصيبة، قابلها قفزات قياسية وتاريخية إلى أن وصل الاحتياطي إلى أكبر رقم في تاريخ مصر الحديث خلال شهر ديسمبر الماضي. وفي يناير من العام الماضي سجل احتياطي مصر من النقد الأجنبي مستوى 42.6 مليار دولار، ليضيف إلى الاحتياطي الإجمالي نحو 4.4 مليار دولار مرتفعاً بنسبة 11.5% مقابل الأرقام المحققة في نفس الفترة من العام 2018.

وأخيراً ارتفع صافي الاحتياطيات الأجنبية في مصر إلى 44.969 مليار دولار في نهاية أغسطس 2019 من 44.916 مليار دولار في نهاية يوليو.

لكن منذ وصول الاحتياطي إلى أدنى مستوى في يناير 2013 عندما بلغ نحو 13.6 مليار دولار وحتى شهر أغسطس، عندما بلغ 44.969 مليار دولار فإن صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي المصري، ارتفع بنحو 31.37 مليار دولار، ليسجل نسبة ارتفاع تقدر بأكثر من 230%.

# قطاع الخدمات الألماني ينمو بأقوى وتيرة في 4 أشهر

أظهر مسح أن أنشطة قطاع الخدمات الألماني حققت نموا بأقوى وتيرة لها في 4 أشهر في ديسمبر ، في ختام قوي لفصل اتسم بضعف عام لأكبر اقتصاد في منطقة اليورو.

وارتفعت القراءة النهائية لمؤشر آي.إتش.إس ماركت لقطاع الخدمات إلى 52.9 من 51.7 في نوفمبر. وتخطى ذلك القراءة الأولية التي لم تزد على 52.0 وتجاوز بشكل كبير مستوى الخمسين الفاصل بين النمو والانكماش. وسجل القطاع أيضا أول زيادة في المشاريع الجديدة منذ أغسطس ، في حين ارتفعت ثقة الشركات لأعلى مستوى لها منذ أبريل. وأظهرت القراءة النهائية لمؤشر مديري المشتريات في قطاع الصناعات التحويلية، والتي نُشرت الأسبوع الماضي، انكماش أنشطة القطاع للشهر الثاني عشر على التوالي في ديسمبر.

وارتفعت القراءة النهائية للمؤشر المجمع لمديري المشتريات، الذي يرصد النشاط في قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية اللذين يشكلان معا أكثر من ثلثي الاقتصاد الألماني، إلى 50.2، في زيادة طفيفة بعد انكماش لثلاثة أشهر متتالية.

# واردات قياسية للصين من الغاز المسال في ديسمبر

أظهرت بيانات تتبع السفن من رفينيتيف أيكون أمس الثلاثاء أن الصين استوردت كميات قياسية من الغاز الطبيعي المسال في ديسمبر ، متقدمة على اليابان كأكبر مستورد للوقود للشهر الثاني على التوالي.

وبحسب الأرقام، استوردت الصين 7.198 مليون طن من الغاز المسال في ديسمبر ، بزيادة حوالي 16 بالمئة عن واردات نوفمبر ، بينما بلغت واردت اليابان 6.574 مليون طن في ديسمبر ، بزيادة نحو سبعة بالمئة عن الشهر السابق.

وتفوقت الصين على اليابان من حيث أحجام واردات الغاز المسال للمرة الأولى في نوفمبر وواصلت تقدمها الشهر الماضي. ولم يصدر البلدان البيانات الشهرية الرسمية بعد وثمة تذبذب في بيانات الشحن البحري.

كان المحللون في وود ماكينزي قالوا إن اليابان تحافظ علي تقدمها كأكبر مستورد للغاز المسال من حيث الأحجام السنوية، لكن توقعوا أن تتخلى عن الصدارة للصين في 2022.

# الغموض الاقتصادي يفاقم ضغوط قطاع السيارات البريطاني

تراجع عدد السيارات الجديدة المبيعة العام الماضي في بريطانيا إلى أقل مستوى منذ 2013 مع إحجام المستهلكين عن الشراء وسط تزايد في القيود المفروضة على المركبات التي تعمل بالديزل وغموض الوضع الاقتصادي قبل تنفيذ الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

وبحسب «رويترز»، فإن بريطانيا ثاني أكبر سوق للسيارات الجديدة في أوروبا، وتضيف الأرقام الصادرة أمس، إلى مؤشرات على توخي المستهلكين مزيدا من الحذر في الإنفاق العام الماضي على الرغم من انخفاض مستوى البطالة وارتفاع الأجور.

وأظهرت بيانات أولية من اتحاد مصنعي وموزعي السيارات في بريطانيا أن تسجيلات السيارات الجديدة تراجعت 2 في المائة في 2019 إلى 2.31 مليون سيارة، منخفضة للعام الثالث على التوالي بعد ذروة 2016 البالغة 2.69 مليون سيارة.

ويتردد مشترو السيارات الجديدة في اختيار المركبات العاملة بالديزل بعد فضيحة الانبعاثات لشركة فولكسفاجن إضافة إلى خطط فرض مزيد من القيود على السماح بمركبات الديزل الأقدم في وسط المدن مما أثر سلبا بدوره في الطلب.

وشهدت المبيعات في (ديسمبر) وحده ارتفاعا بنسبة 4 في المائة مقارنة بذات الشهر من العام السابق عندما كان المعروض من بعض الطرز محدودا لحين سن اختبارات انبعاثات جديدة.

يأتي ذلك في وقت أكد فيه الهولندي برام شوت، الرئيس التنفيذي المنتهية ولايته لشركة «أودي» الألمانية للسيارات، أن الزيادة في إنتاج السيارات الكهربائية ستؤدي إلى تراجع عدد المصنعين واختفاء عدد من العلامات التجارية، وإلى مزيد من التعاون بين الباقين.

وقال شوت لصحيفة «داتش تيليجراف» الهولندية قبل أيام «نحن الآن في زمن يقوم فيه مصنعو السيارات بتمويل إنتاج سيارات كهربائية بالأرباح التي تجلبها السيارات التي تسير بالغاز والديزل».

يشار إلى أن «أودي» للسيارات الفاخرة تتبع لعملاق صناعة السيارات الألمانية «فولكسفاجن».

ووفقا لما أوردته وكالة أنباء «بلومبيرج» الأمريكية، يرى شوت أن التعاون هو كلمة السر من أجل البقاء في السوق العالمية للسيارات، مشيرا إلى التحالفات بين «أودي» و«مايكروسوفت كورب» و«جوجل».

وأكد شوت أن بعض العلامات التجارية للسيارات ستندثر، مثل «شركات السيارات التي تخلفت عن ركب القيادة الكهربائية التي لا تستطيع اللحاق به من الناحية المالية، وأيضا الشركات التي تجني أرباحا ضئيلة، أو تحقق خسارة».

# قطاع الخدمات القوي يبعد «منطقة اليورو» عن شبح الركود

استمر تباطؤ نمو النشاط الاقتصادي الكلي في منطقة اليورو في ديسمبر، لكن نشاط قطاع الخدمات القوي أبعد المنطقة عن شبح الركود مؤقتا. حيث سجل مؤشر « IHS Markit» المجمّع لمديري المشتريات 50.9 نقطة في ديسمبر، ليرتفعَ بنسبة طفيفة مقارنةً بشهر نوفمبر حيث سجلَ 50.4 نقطة. ليظلَ المؤشرَ قريبا من الحد الفاصل للانكماش البالغ خمسين نقطة. وسجل مؤشر قطاع الخدمات ارتفاعا قويا في ديسمبر، إلا أن ذلك لم يعوض الأداءَ الضعيف لقطاع التصنيع الأوروبي الذي انكمش للشهر الحادي عشر على التوالي.

بينما تعافى مؤشر مديري مشتريات قطاع الخدمات ليسجل 52.8 من 51.9 في نوفمبر ومرتفعاً أيضاً عن القراءة الأولية البالغة 52.4. لكن مؤشر مديري مشتريات المصانع الذي صدر الأسبوع الماضي أشار إلى انكماش للشهر الحادي عشر على التوالي في ديسمبر.